

أفريقيا والشرق الأوسط في زمن هشاشة الأنظمة القانونية

يواجه عالم اليوم تهديدات متصاعدة تجاه مفاهيم الكرامة الإنسانية وسيادة القانون، ففي الوقت الذي تتعرض فيه أساسيات وقواعد النظام الديمقراطي الليبرالي للاختلال والتصدع، نجد أن الضحايا الأولى هي الركائز المفاهيمية التاريخية للديمقراطية الليبرالية: سيادة القانون، الفصل بين السلطات، الحريات المدنية بل وحتى حرية التجارة والنظام القانوني الدولي الذي يحكمها. فقد شاهدنا في ٢٠١١ شهدنا "تأثير الدومينو" الذي تسبب فيه الحراك الاجتماعي والثورات في المنطقة على بقية العالم. ولكن منذ العام ٢٠١٥، بدأ حراك معاكس لذلك المد الديمقراطي في الصعود والتوغل--في دول الشمال وكذلك الجنوب العالمي. فالصراعات والحروب الإقليمية، بالإضافة إلى أكبر أزمة تهجير قسري ولجوء منذ الحرب العالمية الثانية، قد ساهمت في إشعال حراك هوياتي على نطاق لم يشهده العالم منذ عشرينيات القرن الماضي في نظر البعض.

في ظل النزوع تجاه الحكم السلطوي المستند إلى الشعبوية في الديمقراطيات الحديثة والقديمة على حد سواء، وحيث أننا نبحث في مجال دراسات القانون المجتمع، فنحن منشغلون بتأثير هذه التطورات على المؤسسات القانونية والمجتمعية. هذا التعريف الذي تتعرض له دولة القانون، والميل العدائي المتزايد تجاه "الليبرالية القانونية" ومؤسساتها--بما في ذلك مؤسسات القانون الدولي مثل المحكمة الجنائية الدولية--قد يختلفان في الحدة من مكان لآخر أو من دولة لأخرى. ولكن هذه الأحداث والتطورات المتلاحقة تتمثل أمامنا كالتشظية المرتدة في مسارها الذي يصعب التنبؤ به. ظاهرة أو حدث سياسي ما في بلد ما قد يكون له تأثير عميق في قارة أخرى يصعب توقعه. في هذا السياق، لم يعد مصطلح "الهشاشة" أو الأنظمة الهشة مرتبطاً في الأذهان ببعض الدول الشرق أوسطية وإفريقية فقط. النظام القانوني الدولي، الكيانات السياسية الضخمة متعددة الأطراف مثل الاتحاد الأوروبي، والديمقراطية الدستورية نفسها في جمهوريات مثل الولايات المتحدة وإيطاليا والبرازيل، كل هذا أصبح أكثر هشاشة وقابلية للتصدع. ولكن، وبالرغم من أنه يمكن النظر لمنطقتنا على أنها جزء من هذه التفاعلات وأن لها موقعها على هذا الطيف العريض من التفاعلات الذي يمكن أن يسمى بالأزمة الديمقراطية العالمية، إلا أنها تواجه مجموعة متفرقة من التحديات. الأمثلة على ذلك كثيرة: من الصراعات الممتدة في سوريا والعراق إلى التغيير النوعي في شكل الاحتلال في فلسطين، من التحولات السياسية المتأزمة والنزوع السلطوي في مصر وشمال إفريقيا إلى عوائق التوافق السياسي ومكافحة الإرهاب في دول كثيرة مثل تونس وكينيا ومالي ونيجيريا. وأخيراً هناك صعوداً مشابهاً للقومية الشعبوية في جنوب إفريقيا. موجات متلاحقة من التعديلات التشريعية تدهم الكثير من دول المنطقة تحت دعوى الإصلاح: قوانين جديدة للرقابة على الإنترنت والإعلام قد تم تمريرها أو يتم مناقشتها في أوغندا وتنزانيا ومصر وجنوب إفريقيا. قوانين لمكافحة الإرهاب وللسيطرة على التجمعات والتظاهرات تتكاثر، وفي بعض الأماكن يتم استخدام قوانين تعود لعصور الاستعمار من أجل تحجيم نشاط المجتمع المدني والحركات الاجتماعية.

من الواضح أننا في عصر صراع مجتمعي وسياسي عميق. هذا الصراع يدور داخل وخارج حدود القانون بطبيعة الحال. في المؤتمر الثاني لدراسات القانون والمجتمع في إفريقيا، نسعى إلى موضحة هذه الخبرة والتجربة الإفريقية والشرق أوسطية في السياق العالمي الحالي الذي يزداد هشاشة كل يوم، وإلى دراسة وفهم تأثير هذه الحالة وتبعاتها في منطقتنا.

دعوة للكتابة

ندعو المتخصصين في المجالات العلمية المعنية والأكاديميين والباحثين والكتاب والممارسين للانضمام إلينا في القاهرة بين ١ و ٣ أبريل ٢٠١٩ للمشاركة في المؤتمر الثاني لدراسات القانون والمجتمع في إفريقيا. محور النقاش والبحث في هذه النسخة من المؤتمر هو: إفريقيا والشرق الأوسط في عصر هشاشة الأنظمة القانونية. ندعو المشاركين للمساهمة بالأوراق العلمية والكتابات والمشاريع البحثية، بما في ذلك الآليات غير التقليدية في عرض المحتوى البحثي (أفلام قصيرة، وثائقيات وما شابه)، المتعلقة بسؤال التغيير الاجتماعي-القانوني أو السوسيو-قانوني في إفريقيا والشرق الأوسط، بالتركيز على الأولويات والأسئلة البحثية التالية:

مؤسسات القانون: هل تحمي المؤسسات الدستورية نفسها أم أن المجتمع هو المنوط بحمايتها؟ كيف تأثرت مؤسسات القانون (المحاكم الدستورية، المؤسسات القضائية على تنوعها، والمؤسسات الاجتماعية القانونية أو الشبه قانونية) بهذا السياق المعاصر؟ ما هو الإرث المؤسسي في إفريقيا والشرق الأوسط الذي يمكن استنداؤه لحماية وتعزيز سيادة القانون؟ ما هو مستقبل التقاضي الاستراتيجي، التقاضي الدستوري، "القضاء النشط" في المنطقة، في ظل الصعود العالمي لسياسات الأمر الواقع وهذه العدائية تجاه القانون؟

الهجرة واللاجئين: كيف أثرت أكبر أزمة لجوء وتهجير قسري منذ الحرب العالمية الثانية على المنطقة؟ ما هي آثار وتبعات محاولات إيقاف المد البشري للمهاجرين واللاجئين من الجنوب على الحوكمة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ككل؟

إصلاح العدالة الجنائية: إصلاح مرفق العدالة الجنائية من صميم سيادة القانون. في مصر، تتعرض البنية التحتية للعدالة الجنائية إلى تغيير جذري وشامل. في بلاد أخرى، مشاريع القوانين ومحاولات الإصلاح التشريعي تنقل من بعضها البعض-يشمل ذلك تشريعات مكافحة الإرهاب، الجريمة الإلكترونية، مكافحة تهريب البشر ضمن مواضيع أخرى. في جنوب إفريقيا، وصلت ثقة المجتمع بمؤسسات العدالة الجنائية إلى معدلات غير مسبوقة في الانخفاض. دراسات الحالة وتحليل أوضاع مؤسسات العدالة الجنائية وقوانينها في المنطقة هو أمر شديد الأهمية وذو أولوية دائمة لدراسات وأبحاث القانون والمجتمع.

مكافحة العنف الجنسي والعنف على أساس النوع: السنوات الماضية، تحديدا العامين ٢٠١٧ و ٢٠١٨، كانت سنوات ثورة وانفجار في مواجهة انعدام المساواة بين الجنسين في أماكن العمل وفي المجتمع ككل. تجدد النقاش والجدال حول قضية العنف الجنسي في سياق الحروب والصراعات من أول المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش وصولا إلى شرق الكونغو، حيث حصل على جائزة نوبل للسلام لهذا العام طبيب كونغولي يعمل في شرق الكونغو وناجية يزيدية من مناطق سيطرة داعش نشطا في النضال ضد الاعتصاب والاعتداء الجنسي كسلاح في النزاعات العسكرية. ماذا كان تأثير هذا الحراك والصخب في منطقتنا وعلى المستوى المحلي؟ هل القانون مؤثر في عملية مكافحة العنف الجنسي والعنف على أساس النوع؟

الآليات القانونية التقليدية أو العرفية، والأشكال البديلة للعدالة: كيف يتم تخيل القانون وممارسته خارج نطاق القانون النظامي أو الرسمي، وما هو مستقبل هذه الممارسات غير النظامية في المنطقة؟ هل تنبأ الاضطرابات المجتمعية المعاصرة والتحدي العالمي للمؤسسات الدستورية بمناخ يمكن للمؤسسات التقليدية تلك أن تزدهر فيه أم أنها معرضة هي الأخرى للانكماش والتآكل؟ ما هو موقع هذه المؤسسات في تصوراتنا عن سيادة القانون وما هو الإسهام الذي يمكن أن تقدمه في تدعيم والدفاع عن العدالة وحماية الإنسان؟

سيتم قبول الأوراق التي تركز على أفريقيا والشرق الأوسط فقط لأغراض المؤتمر. وستكون أولوية الاختيار للباحثين والمتقدمين الذين يعملون داخل المنطقة.